المخابرات الإسرائيلية تنقل المخدرات إلى سيناء فى سيارات الجيش الإسرائيلى!!

(وثيقة سرية تحمل رقم (٨٢٨٣) وتقول ماسبق)

- وفى جامعة الدول العربية وثيقة تقول: (إسرائيل تلجأ إلى أحط سلاح لتحارب به الشعب العربى وهو المخدرات)!!
- فى حيفا، وتل أبيب، مصانع تسميها إسرائيل خداعا مصانع «العنبر» وتستخدمها سرا فى تصنيع، الهيروين والكوكايين!!
- وبمعاونة ٤٦ يهودى متخصص فى المخدرات «التخليقية» استقدمتهم إسرائيل من فرنسا، وبلغاريا، والمكسيك, إنتاج هذه المصانع يزيد عن ٥٠ طن شهريا، يتم تهريبها إلى مصر والدول العربية بمعرفة عملاء إسرائيل!!
- باعتراف مدير إدارة مكافحة المخدرات: (إسرائيل تهرب ما يزيد عن ٧٠ ٪ من المخدرات التى تدخل مصر)!!
- وعقب تفجيرات طابا عام ٢٠٠٤: نائب سيناوى يطالب مبارك فى مجلس الشعب بمنع الإسرائيليين من دخول سيناء (بدون تأشيرة)!!

obeikandl.com

تقول الوثيقة:

(السيد المحترم: الأمين العام لجامعة الدول العربية.

أتشرف بالإحاطة أننى زرت بعض البلاد العربية وتركيا، فى غضون شهرى أغسطس وسبتمبر سنة ١٩٥٤، و قد اتصلت بالمسئولين فى حكومتى لبنان وسوريا، كما زرت تركيا وتشرفت بمقابلة فخامة رئيس الجمهورية اللبنانية، كما زرت تركيا، و تشرفت بمقابلة السادة مدير الأمن العام، ومساعده، ومدير شعبة مكافحة المخدرات, وقد تحدثت إلى المسئولين فى هذه البلاد فى شئون مكافحة المخدرات، على ضوء ما تجمع لدى من معلومات فى هذا الشأن, وقد وضح لى من هذه المعلومات أن حالة بلاد الشرق الأوسط مهددة بتفشى ذريع للمخدرات يتطلب شيئا جديا من العناية و الاهتمام، وأستطيع أن ألخص ملاحظاتى التى تمخضت عنها هذه الزيارة فى الأتى:

أولا: الحالة فى إسرائيل.

ذكرت فى تقريرى السابق، أن إسرائيل « زرعت» مساحة كبيرة من أراضى فلسطين المحتلة بنبات الحشيش فى العام الفائت أى فى عام ١٩٥٣ بجهة المثلث المتداخلة لحدود المملكة الأردنية الهاشمية، وقد علمت أن إسرائيل لم تزرع فى هذا العام نبات الحشيش، اكتفاء بما يهرب إليها من حشيش مجهز عن طريق لبنان وسوريا، والأردن لتهريبه تباعا إلى الأراضى المصرية، أما فيما يختص بالمواد المخدرة البيضاء، فمن المقطوع به أن إسرائيل أنشأت بضعة مصانع صغيرة «لصناعة»

الكوكايين، والهيروين، والمواد المخدرة الصناعية التى تعمل على تهريبها إلى مصر، وإلى بعض بلاد الشرق الأوسط، وبعض البلدان العربية، والأوربية، وأحيانا تضع على عبوات هذه المخدرات أسماء لشركات «محترمة» بأوربا، كما أنها تعمل على تهريب المخدرات البيضاء أيضا إلى الولايات المتحدة بحرا عن طريق مرسيليا، وقبرص وجنوه، وجوا عن طريق المطارات التى تقصدها الطائرات التى تقوم عادة من المطارات الإسرائيلية.

و مما سبق: يتضح لسيادتكم، أن منطقة الشرق الأوسط مهددة بكارثة صحية واقتصادية، يجب المبادرة للعمل على إنقاذها منها فورا، وإذا لم يعط لهذا الأمر أهميته، فهناك خطر محقق لا مناص منه، وسوف لا يعلم مداه إلا الله، وأنى إذ أتقدم لسيادتكم بهذه المذكرة أرجو أن تتفضلوا بقبول وافر الاحترام)!!

عفوا، أرجو أن تتفضلوا بقبول وافر «المصيبة»!!

فهذه يا سادة وثيقة «سرية" عمرها الآن يقترب من الواحد والستين عاما!!

هذه بالضبط، سطور سريعة من التقرير ـ الوثيقة ـ الصادر فى سبتمبر ١٩٥٤، والموقع باسم "اللواء عبد العزيز صفوت" ممثل مصر، ورئيس المكتب الدائم لشئون المخدرات التابع لإدارة الشئون الاجتماعية والصحية، بالأمانة العامة لجامعة الدول العربية.

والتقرير كما نرى يؤكد أننا، ومنذ أن زرعوا إسرائيل بيننا (مهددون بكارثة صحية واقتصادية يجب المبادرة للعمل على

إنقاذنا منها فورا، وإذا لم يعط لهذا الأمر أهميته، فهناك خطر محقق لا مناص منه، لا يعلم مداه إلا الله)!!!

لحظة من فضلك :

بعدها بأقل من ثلاث سنوات فقط.

وبالضبط، بالضبط: فى ٣ يناير سنة ١٩٥٧ عاد نفس " اللواء عبد العزيز صفوت" وكان لا يزال رئيسا لمكتب شئون المخدرات، وقدم إلى أمين الجامعة العربية، وإلى «كل» الحكام العرب وقتها، تقريرا جديدا، حافلا بالأرقام والوقائع التى تؤكد أن إسرائيل ـ و مخابراتها ـ لا تزال تقوم بتهريب المخدرات إلى مصر وإلى كل الدول العربية المجاورة (فى سيارات الجيش الإسرائيلى)، حتى أن صحف القاهرة، وقتها خرجت وفى صدر صفحتها عناوين صريحة، تفضح المدى الذى وصلت إليه « قذارة « الأسلحة التى تستعملها إسرائيل ـ و لا زالت ـ ضد العرب.

و لمن لا يصدق: يستطيع أن يعود إلى جريدة « أخبار اليوم « الصادرة فى ٢٣ / ١ / ١٩٥٧ ليرى بنفسه أحد عناوين جريدة " أخبار اليوم " يقول نصا: "جيش إسرائيل يشترك فى تهريب المخدرات للجمهورية العربية المتحدة) التى هى الآن (جمهورية مصر العربية)،

و أسفل هذا العنوان كتبت جريدة « أخبار اليوم» ما نصه: (لأول مرة فى التاريخ يشترك جيش دولة، فى تهريب السموم السوداء إلى دولة أخرى، والجيش الذى ثبت قيامه بهذا العمل هو جيش إسرائيل، ذلك لأن القيم العسكرية فى جيش إسرائيل غير معترف

بهـا، خصوصـا بعـد أن اشـتركت قـوات هـذا الجيـش فـى عمليـات تهريـب المخـدرات إلى الجمهوريـة العربيـة المتحـدة، وهـو مـا يؤكـد أن إسـرائيل تلجـأ إلى أحـط سـلاح لتحـارب بـه الشـعب العربـى)!!

هـذا مـا قالتـه جريـدة « أخبـار اليـوم « نصـا فـى ٢٣ / ١ / ١٩٥٧.

وبعدهـا بأقـل مـن خمسـة أشـهر فقط، وتحديـدا: فى ٨ مايو سـنة ١٩٥٧، كان «الامـيرالاي» إبراهيـم الترسـاوى مديـر إدارة مكافحـة المخـدرات فـى مصـر ـ وقتهـا ـ أكثـر وضوحـا وأشـد إيلامـا، حينمـا قـال للصحـف صراحـة أن (إسـرائيل وحدهـا تقـوم بتهريـب مـا يزيد عـن ٧٠ ٪ ممـا يدخـل مصـر مـن مخـدرات وتقـف أيضـا وراء زراعـة الحشـيش والأفيـون فـى المثلـث المتاخـم للحـدود اللبنانيـة السـورية، وأنشـأت فـى حيفـا، و تـل أبيـب عـددا مـن المصانـع الحديثـة، التـى تسـميها إسـرائيل خداعـا مصانـع « العنـبر»، وتسـتخدمها سـرا فـى تجهيـز الحشـيش للتصديـر، واسـتخلاص الهيروين مـن الأفيون بمعاونـة ٤٦ يهوديـا متخصصـا فـى المخـدرات التخليقيـة اسـتقدمتهم الحكومة الإسـرائيلية من فرنسـا، و بلغاريا، و المكسـيك لتشـغيل هذه المصانـع التـى أصبـح إنتاجهـا يزيـد عـن ٥٠ طـن شـهريا، جميعهـا يتـم تهريبـه إلى مختلـف الـدول العربيـة بمعرفـة عمـلاء إسـرائيل!!

أمـا قوافـل المخـدرات، التـى يتـم تهريبهـا إلى غـزة و منهـا إلى مصـر، فأغلبهـا يأتـى عـبر إسـرائيل فـى سـيارات الجيـش الإسـرائيلي، وتحـت حراسـته)!!

انتهـى مـا قالـه مديـر الإدارة المصريـة المختصـة بمكافحـة المخـدرات فـى ٨ مايـو سـنة ١٩٥٧.

وفى ٣ يونيه ١٩٦١ أعلن «اللواء محمد فؤاد الدجوي» هو الآخر- وقت أن كان مديرا لحرس الحدود - بأن قواته (ضبطت ثلاثة أطنان من الحشيش قادمة من إسرائيل عن طريق البحر، بعد أن تلقى معلومات تفيد بأن المخابرات الإسرائيلية تنوى تهريب كمية كبيرة من المخدرات إلى مصر عن طريق بعض العملاء، وبالتنسيق مع العقيد عبد الستار عرفه قائد مخابرات السواحل المصرية - وقتها - تمت مهاجمة لنش المهربين أثناء دخوله إلى منطقة الزيتية، ودارت معهم معركة بالرصاص أسفرت عن ضبط اللنش وبه ثلاثة أطنان و ١٧١ كيلو جرام من الحشيش و ٨١١ كيلو جرام من الأفيون، بالإضافة إلى ضبط المهربين الذين اعترفوا تفصيلا بدور المخابرات الإسرائيلية فى تهريب المخدرات إلى مصر، وإلى غيرها من البلدان العربية)!!

لحظة من فضلك :

فى أرشيف وزارة الداخلية المصرية، تقرير آخر أخطر وأهم، مكتوب عليه عبارة «محدود التداول» ومودع فى خزانة وثائق دار الكتب المصرية عام ١٩٦٤ تحت رقم (٨٢٥٣)، وخطورة هذا التقرير لا تكمن فقط فى أنه صادر من وزارة الداخلية، كواحدة من أهم الأجهزة الأمنية فى مصر، وإنما أيضا فى أنه وثيقة رسمية تتهم إسرائيل بأنها نصا: (تقوم بنقل وتهريب المخدرات إلى مصر فى سيارات الجيش الإسرائيلى) وتتهمها أيضا بكل ما تتحاشى ذكره «صراحة» نفس الوثائق المشابهة التى تصدر هذه الأيام عن نفس الوزارة، رغم كثرة ما نسمعه

منها ـ يوميا ـ عن خطورة المخدرات على أمن الوطن والمواطن.

ورغم أن إسرائيل التى يتهمها تقرير وزارة الداخلية عام ١٩٦٤ بتهريب المخدرات إلى مصر، هى نفسها إسرائيل التى لم تعد تكتفى ـ بعد اتفاقية كامب ديفيد ـ بإنهاك مصر داخليا بالمخدرات فقط، وإنما أضافت إليها الإرهاب، والطائفية، والإيدز، والأسلحة المهربة، والبذور المرضة، والأسمدة الفاسدة، والدولارات المزيفة، فى ظل «أمان» كامب ديفيد، وسلامه!!

على أية حال: تعالوا ننشط ذاكرة وزارة الداخلية هذه الأيام، ونقرأ عليها بعضا مما سبق أن قالته ـ عام ١٩٦٤ـ فى تقرير رسمى.

تقول وزارة الداخلية المصرية بالحرف الواحد: (ليس غريبا أن تسلك إسرائيل فى محاربتها لمصر مسلكا وضيعا خصوصا، وأنها لا تستنكف أن ترتكب أبشع الجرائم الإنسانية، فى سبيل تحقيق أهدافها، وتنفيذا لذلك المسلك الوضيع، فتحت إسرائيل أبوابها للمهربين الخونة الذين طاوعتهم ضمائرهم المعدومة على أن يغامروا بوطنهم على مائدة المطامع الصهيونية، واتخذت إسرائيل من أراضى فلسطين المحتلة، جسرا لتهريب الأفيون التركي، والحشيش اللبنانى إلى مصر عبر البحر الأحمر وشبه جزيرة سيناء، وفتحت تلك السياسة الصهيونية، أبوابا جديدة غير تلك التى كانت قد أغلقت فى وجوه المهربين، ولم تكتف إسرائيل بتسهيل إنزال المخدرات إلى شواطئ فلسطين المحتلة، والإذن بمرورها فى الأراضى الفلسطينية، بل سمحت بنقلها فى سيارات الجيش الإسرائيلى من أقصى حدود فلسطين

الشمالية إلى حدود مصر الشرقية. وكيف لا تسمح إسرائيل باستخدام سيارتها الحربية فى هذا الغرض، وهى تعلم حق العلم أنها تحاول بذلك أن تتخذ من تهريب المخدرات خطة مكملة لخططها الحربية، ومما ضاعف اهتمام إسرائيل بتنفيذ هذه الخطة، أنها تبث فى ضمائر الجواسيس المهربين ما يزين قبولهم للتجسس، على أوطانهم لحسابها، مقابل سماحها بمرور المخدرات فى أراضى فلسطين المحتلة، وكيف تأنف ضمائرهم من هذه الخيانة، وقد قبلوها أصلا بمزاولتهم للتهريب ذاته، وهكذا، وجدت إسرائيل فى تهريب المخدرات سلاحا ذو حدين، حيث وجدت فى المهربين أنفسهم من يوفرعليها عناء استخدام هذا السلاح المدمر، وإلى جانب هذا كله، فقد أبت إسرائيل، إلا أن تحقق ربحا ماديا من عمليات التهريب، ففرضت ضريبة سرية، قدرها أربعة جنيهات عن كل أقة من المخدرات، تسمح بمرورها إلى مصر عبر إسرائيل، وبالطبع: قبل المهربون أداء تلك الضريبة عن طيب خاطر، ما داموا سيأخذون أضعاف أضعافها، من أموال وأرواح ضحاياهم، لكن الربح المادى الذى تحققه إسرائيل مقابل تسهيلها لأعمال تهريب المخدرات والممنوعات، لا يمكن أن يقارن بما تهدف إسرائيل إلى تحقيقه من إضعاف وتدمير الشعب العربى وتحطيم معنوياته، وتبديد مطامحه فى أوهام وخيالات مريضة، تشغله عن قضايا وطنه، فلا يفيق من غيبوبة المخدرات وخيالاتها، إلا وقد تاه عقله، وأصبح مطية ذليلة لكل راكب، ذلك لأن مدمن المخدرات لا يهتم عادة إلا بإشباع مزاجه الخاص، ولا

يفكر فى غير اللحظة التى يعيشها، وفى ذلك ما يشغله عن أسرته ومجتمعه، ووطنه، وإطفاء جذوة اليقظة والإدراك فيه، بل وقد تدفعه إلى أن يبيع نفسه، ووطنه، وشرفه، فى سبيل إشباع حاجته من المخدرات، لذلك فإن إسرائيل لا تجنى من مهربى المخدرات الذين يتعاملون معها مباشرة، قدر ما تجنى من مدمنى المخدرات الذين يمولون عمليات التهريب والتجسس ببلاهة، والذين هم جزء لا يتجزأ من البناء القومى للوطن، الذى دائما ما يتأثر صحيحه بمريضه، والذى تعمل المخابرات الإسرائيلية على زعزعته و تقويضه)!!

انتهت شهادة وزارة الداخلية «المصرية» فى حق إسرائيل ومخابراتها!!

انتهت الشهادة التى قالتها وزارة الداخلية «صراحة» عام ١٩٦٤، ولا أعرف أين اختفت هذه الصراحة، بعد اتفاقية كامب ديفيد «إياها» التى وقعها السادات مع الصهاينة، تلك الاتفاقية التى نزعت سلاح سيناء، وحظرت على جيش مصر «حرية» التنقل داخلها، أو ممارسة سيادته الكاملة على "كل" سيناء!

لحظة من فضلك :

معظمنا قد لا يعلم أن اتفاقية «كامب ديفيد» المشبوهة والتى يسمونها زورا اتفاقية « سلام»، فى الوقت الذى تحظر فيه على قوتنا المسلحة ـ حتى الآن ـ حقها فى التواجد «الكامل» بكل أسلحتها، في» كل» أرض سيناء إن كانت حقا تحت السيادة الكاملة لمصر، فالأمانة الوطنية والمهنية تلزمنى فى نفس الوقت،

بـأن أقـرأ لكـم شـهادة الوزيـر الصهيونـى "عيـزرا وايزمـان" وقـت أن كان وزيـرا لدفـاع الكيـان الغاصـب، وبالـذات مـا قالـه علـى صفحـة (٣٧٣) مـن كتابـه الهـام "معركـة السـلام" والـذى قـال فيهـا حرفيـا: (اتفاقيـة السـلام التـى وقعناهـا مـع السـادات نجحـت فـى تقييـد وتحديـد ونـزع سـلاح سـيناء، التـى يصـل طولهـا مـن قنـاة السـويس وحتـى حدونـا مـع مصـر، إلى مـا يزيـد عـن ٢٣٨ كيلـو مـتر، وتقضـى الاتفاقيـة أيضـا، بـأن يكـون هـذا التجريـد من السـلاح متدرجـا، وفقـا للقـرب مـن حـدود إسـرائيل الدوليـة مـع سـيناء، بحيـث تقـوم مصـر بنـزع سـلاح منطقـة كبـيرة مـن أراضيهـا فـى سـيناء تمتـد علـى طـول حدودهـا مـع إسـرائيل بعمـق أربعـين كيلـو مـتر داخـل سـيناء، دون أن يكـون لمصـر فـى هـذه الأربعـين كيلومـتر سـوى أفـراد مـن البوليـس المدنـى المصـرى مسـلحين فقـط بالبنـادق والمسدسـات، وهـذه المنطقـة علـى الخرائـط المرفقـة بالاتفاقيـة تسـمى المنطقـة (ج)، ومـن خلـف المنطقـة (ج) تقـوم مصـر بنـزع سـلاح منطقـة أخـرى ملاصقـة، تعـرف علـى الخريطـة باسـم المنطقـة (ب) وتبلـغ أربعـين كيلـو مـتر أخـرى، ولا يرابـط فيهـا مـن الجيـش المصـرى سـوى ثـلاث كتائـب فقـط مـن قـوات حـرس الحـدود، لمعاونـة البوليـس المصـرى فـى مهامـه التقليديـة، وبذلـك لا تبقـى من مسـاحة سـيناء كلهـا سـوى(٥٨) كيلـو مـترا فقـط، وهـذه الـ (٥٨) كيلومـترا الباقيـة التـى تقـع شـرق قنـاة السـويس مباشـرة، لا يرابـط فيهـا أيضـا مـن الجيـش المصـرى سـوى فرقـة مدرعـة أو مشـاة، أمـا المطـارات، فتقضـى الاتفاقيـة بـأن تحـول كل المطـارات العسـكرية فـى سـيناء إلى مطـارات مدنيـة. وفـى مقابـل ذلـك تقـوم إسـرائيل

بنزع سلاح شريط ضيق على حدوها مع مصر بعمق أثنين إلى ثلاثة كيلو متر فقط داخل الأراضى الإسرائيلية، ورغم ذلك كان من الصعب على إسرائيل أن توافق على هذا الأمر، وكنا نريد زيادة حجم قوات جيش الدفاع الإسرائيلى التى سوف تسمح لنا الاتفاقية بتمركزها فى هذا الشريط الضيق على امتداد حدودنا الدولية مع سيناء. وذهبت إلى كوخ الرئيس السادات فى منتجع كامب ديفيد، لأرى إذا كنت أستطيع الحصول على موافقته على زيادة قواتنا داخل هذا الشريط، أم لا، ويومها سألنى السادات: كم كتيبة إسرائيلية تريدها فى هذا الشريط الضيق يا عزرا؟! فقلت له: ثلاث كتائب من جيش الدفاع الإسرائيلى يا سيادة الرئيس، فقال لى الرئيس السادات بسخاء: حسنا يا عزرا، من أجلك، سوف أجعلهم أربعة كتائب لا ثلاثة، كما طلبت)!!!

تلك هى الطريقة التى تعامل بها السادات مع أمن وتسليح سيناء، باعتراف «عيزرا وايزمان» نفسه، وإذا كنت لا تصدق الوزير الإسرائيلي، ارجع بنفسك إلى شهادة (الفريق كمال حسن على) فى كتابه المهم « محاربون ومفاوضون» الذى صدر فى حياته وقبل وفاته، وتحديدا عام ١٩٨٦ عن مركز الأهرام للترجمة والنشر، بعنوان " محاربون ومفاوضون "، والذى كان وقتها رئيسا لواحدة من أهم المؤسسات التى نفخر ونعتز بها جميعا وهى المخابرات العامة المصرية، وفى نهاية هذا الكتاب الدامغ، ستجد ملحقا وثائقيا يتضمن ما وصفه الفريق (كمال حسن على) بأنه النص الرسمى المعتمد لمواد وبنود وملاحق (اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل)، اقرأ ذلك الملحق جيدا، وستجد كل ما

قاله الوزير الصهيونى وأكثر، مترجما إلى مواد ونصوص فعلية، مشينة ومهينة ومخزية، ضمن النص الرسمى لتلك الاتفاقية البائسة المسماة اتفاقية (سلام)، ورغم أن المادة(الرابعة) من هذه الاتفاقية تجيز تعديل هذه الفضيحة التى تسميها الاتفاقية بـ (الترتيبات الأمنية)، إلا أننا مازلنا نتمسك بها حتى الآن!!!

ورغم أن هذه الاتفاقية تنص صراحة على (أن لا يتواجد فى أربعين كيلو متر من سيناء «المصرية» سوى أفراد من البوليس المصري، مسلحين «فقط" بالبنادق والمسدسات)، أما تواجد قوات الجيش المصرى على "كل" أراضى سيناء لمواجهة مثلا، خطر الإرهاب والمهربين وعصابات الاتجار بالدين، فلا يتم إلا بالتنسيق مع جيش الكيان الصهيوني، رغم كل ذلك مازلنا حتى الآن نتمسك بهذه الاتفاقية سيئة السمعة، وضع من عندك ما تريده من علامات الحزن والتعجب، خصوصا إذا علمت أن (السخاء الساداتى) فوق كل ما سبق، أعطى أيضا للصهاينة حق دخول سيناء عبر معبر طابا، وتدنيسها والتمرغ فيها (لمدة ١٤ يوما، بلا تأشيرة)، وهو الأمر لذى أخفاه السادات ومنافقوه ـ وقتها ـ عن الشعب، ولم يفضحه سوى ذلك البيان «العاجل « الذى ألقاه فى مجلس الشعب النائب السيناوى (إبراهيم رفيع) عضو مجلس الشعب عن محافظة جنوب سيناء, لكن المطبعين والمرتزقة والمتأسلمين يتناسون هذه الكارثة، ومن لا يصدق، يرجع إلى مضابط جلسات مجلس الشعب التى ناقش فيها المجلس تفجيرات طابا عام ٢٠٠٤ أو يرجع إلى جريدة «البيان» الإماراتية التى صدرت فى الثانى من نوفمبر عام

٢٠٠٤ ويقرأ فيها ذلك الخبر الذى لم تكذبه الحكومة المصرية حتى الآن، والذى نشرته جريدة «البيان» بعنوان: (نائب مصرى يطالب بحظر دخول الإسرائيليين لسيناء بدون تأشيرة)، وهو الخبر الذى قال نصا أن (إبراهيم رفيع عضو مجلس الشعب عن محافظة جنوب سيناء، تقدم ببيان عاجل للحكومة المصرية طالب فيه بحظر دخول أى إسرائيلى عبر منفذ طابا البرى إلى مصر بدون تأشيرة، مؤكدا أن الإسرائيليين يظلون فى الأراضى المصرية لمدة أسبوعين بلا تأشيرة، وكشف النائب السيناوى عن مفاجأة مفزعة عندما قال فى البرلمان المصرى أن هؤلاء الإسرائيليين يدخلون سيناء من معبر طابا البرى بسياراتهم الخاصة التى تحمل «أرقاما إسرائيلية» ودون لوحات مكتوب عليها جمرك طابا، مما يمثل عقبة كبيرة أمام سلطات الأمن فى سيناء، وتزيد من صعوبة تعرف السلطات الأمنية على هذه السيارات فى حالات معينة ويتسبب فى حدوث قصور غير متعمد فى المتابعة الأمنية!!)، فهل هذه هى سيادة مصر على أراضيه يابتوع السيادة؟! وهل سيادة مصر على "كل" سيناء تعنى منح الصهاينة ـ بالذات ـ حق دخول مصر من معبر طابا (بدون تأشيرة)؟!!

ومن يومها: أصبحت حدود «المحروسة» على مصراعيها أمام المخابرات الإسرائيلية وعملائها، وأصبح من السهل عليهم، أن يندسوا بيننا كلما أرادوا، وأن يهربوا لنا ما شاءوا، ووقتما شاءوا، وأصبح لا يمر شهر تقريبا إلا وتطالعنا الصحف ووكالات الأنباء فى زمن كامب ديفيد، بنبأ ضبط إحدى محاولات

إسرائيل لتهريب المخدرات، أو الإيدز، أو الأسلحة، أو البذور الفاسدة، أو الدولارات المزيفة إلى مصر!!

وهذه مثلا: إحصائيات عام ١٩٩٧ تفقأ عيوننا جميعا وتقول: لدينا الآن فى الوطن العربى ستة ملايين مدمن و ٣٦٢ ألف قضية و ٤٢ ألف و ٢٥٣ كيلو حشيش و ١٦ مليون قرص مخدر و ٥٦ ألف و ٩٥٤ متهما!!

وإذا عرفنا أن الهيئات الدولية لمكافحة المخدرات تقول بأن المضبوط من المخدرات يمثل ١٠ ٪ فقط مما يدخل سرا أى بلد من البلدان، وإذا ضربنا كل هذه الأرقام السابقة فى "عشرة"، سوف لا نكتشف فقط حجم «المصيبة» التى تحاصرنا، وإنما سنكتشف أيضا خطورة الدور الذى تلعبه المخابرات الإسرائيلية والأمريكية وعملائهما من المهربين والإرهابيين وتجار الدين من أجل تدمير مصر والعرب، ليس فقط بالمدافع والطائرات، وإنما أيضا بكل الأسلحة القذرة، مثل المخدرات والجنس والإيدز والإرهاب وغيرها من الأسلحة القذرة فى ظل سياسة التطبيع، والتركيع التى يسونها بـ(السلام)!!